د. جوني منصور*

قرار التقسيم (رقم١٨١). فرض اجندة استعمارية على فلسطين

[يصادف هذا العام مرور ستين عاماً على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية. ومن الملاحظ أن الاهتمام بتداول هذا القرار في وسائل الإعلام الإسرائيلية ومؤسسات البحث يفوق الاهتمام المعهود منذ اتخاذ القرار. وعلى ما يبدو أن شعور الإسرائيليين بوجود مشكلة في شرعية الدولة كدولة يهودية إلى جانب حرمان الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، ومن هنا عودة الكثيرين إلى طرح حل الدولة الواحدة للشعبين، هو الدافع الأول والأخير وراء هذا الإهتمام بقرار التقسيم بصفته مصدر شرعية الدولة كدولة يهودية. لهذا فإن مجلة "قضايا إسرائيلية" تنشر مقال د. جوني منصور للتعرف على الخلفية التاريخية للقرار وملابساته ونتائجه ومضاعفات تنفيذه من طرف واحد على الشعب الفلسطيني - مدير التحرير]

مدخل

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية يوم السبت ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارها رقم ١٨١ والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية. وصوتت إلى جانب القرار ٣٣ دولة، بينما عارضته ١٣ دولة بينها الدول العربية التي كانت في حينه عضوا في الأمم المتحدة، وامتنعت عن التصويت ١٠ دول، بينها المملكة المتحدة (بريطانيا). أعطى هذا القرار مساحة قدرها ٤٥٪ من فلسطين للفلسطينيين، أي ١٢،٢٠٠ كم٢، وبلغت نسبة الفلسطينيين العامة ٩٣٪. وأُعطي اليهود مساحة قدرها ٥٥٪ من فلسطين، أي ١٤،٤٠٠ كم٢، وبلغت نسبة اليهود العامة ٧٪ فقط. فكان من الطبيعي أن يرفض الفلسطينيون هذا القرار وأن يعتبروه مجحفا بحقهم، وهم كانوا يتوقعون من هيئة دولية أن تكون أكثر

* مؤرخ ومحاضر في كليتي بيت بيرل وعبلين.

والمتمعن في نص تصريح بلفور وصك الانتداب يتبين له عمق الفكر التقسيمي والتجزيئي والتفتيتي لفلسطين على يد بريطانيا والحركة الصهيونية باستغلال ما يسمى بـ "المحافل الدولية الشرعية". فالدور الذي لعبته بريطانيا هو انحيازي صارخ إلى جانب اليهود في كافة خطوات إدارتها لفلسطين، بالرغم من ورود توجيهات في عدد من بنود صك الانتداب بتطوير البلاد لصالح سكانها كافة.

عدلا. أما اليهود في فلسطين فهللوا للقرار واعتبروه أعظم حدث تاريخي حصل لهم، خاصة وأنه مهد الطريق لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين بمباركة دولية.

حول هذا القرار، خلفياته، ومضمونه، وانعكاساته ومواقف الأطراف المعنية منه، المقال التالي:

خلفية تاريخية

لم تكن فكرة تقسيم فلسطين وليدة الساعة ذاتها، إنما ذات خلفيات تاريخية يمكن الإشارة إليها من خلال تصريح بلفور مثلا الذي اصدره وزير خارجية بريطانيا في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ وتضمن عطفا بريطانيا على أماني الصهيونية بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وأن الحكومة البريطانية ستعمل كل ما في وسعها لتسهيل عملية إقامة هذا الوطن. وبالطبع لم تحدد الحكومة البريطانية مساحة أو موقع هذا الوطن في فلسطين، بل تركت الأمر مفتوحا ضمن مساحات التحرك السياسي البريطاني مستقبلا، نعني بـ "مستقبلا" ريثما تكمل بريطانيا احتلال فلسطين. وتم تكريس تصريح بلفور من خلال إدراجه في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ والذي يعترف بحق اليهود في دولة لهم في فلسطين، وباللغة العبرية كلغة رسمية إلى جانب الانكليزية والعربية وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كل ذلك برعاية دولية متمثلة بالدور البريطاني الذي كلفت به من قبل العصبة لتهيئ الأجواء لمنح فلسطين استقلالا! والمتمعن في نص تصريح بلفور وصك الانتداب يتبين له عمق الفكر التقسيمي والتجزيئي والتفتيتي لفلسطين على يد بريطانيا والحركة الصهيونية باستغلال ما يسمى بـ "المحافل الدولية الشرعية". فالدور الذي لعبته بريطانيا هو انحيازي صارخ إلى جانب اليهود في كافة خطوات إدارتها لفلسطين، بالرغم من ورود توجيهات في عدد من بنود صك الانتداب بتطوير البلاد لصالح سكانها كافة. ومن جهة أخرى فإن ما كانت تقوم به بريطانيا هو تسهيل الاستيطان وشراء الأراضي وتسليم القيادات اليهودية معظم وظائف الإدارة الرئيسية والمهمة في البلاد، كل ذلك استعدادا للحظة إطلاق مشروع إقامة الدولة اليهودية على أرض الواقع.

ولكن فكرة التقسيم بمفهوم التقسيم ذاته نشأت في مقترحات أو توصيات لجنة پيل (وتعرف أيضا بـ "اللجنة الملكية") الصادر بتاريخ ١٩٣٧/٧/٧ ومما جاء في توصيات هذه اللجنة ما يلي:

" ... إن التواصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التواصي التي تقتضيها الصلاحيات التي أُنيطت بها فهي لن تُزيل الظلامات ولن تمنع تكرارها غير أنها أفضل المُسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسلمات ليس إلا، ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء، فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفائه لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية".[١]

وفي مزيد من خطوات التمهيد لفكرة التقسيم راحت اللجنة تعدد مزاعم كثيرة لعدم إمكانية عيش الشعبين العربي واليهودي معا في فلسطين، مدعية أنه: "نشأ نزاع مستعصي الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة ليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما، فأمانيهما القومية لا يمكن التوفيق بينها، إذ أن العرب يطمحون إلى إحياء عصر العرب الذهبي واليهود يرغبون في إظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الأعمال عندما يعادون إلى البلاد التي ولدت فيها الأمة اليهودية، وليست آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجها معا في خدمة دولة واحدة".

وسعت اللجنة إلى بناء متكامل لمشروع تقسيم لفلسطين لأنه يعود بالفائدة على الطرفين العربي واليهودي. ولكن المدقق في فصول وفقرات تقرير اللجنة الملكية يتبين له مدى الانحياز الظاهر

للجانب اليهودي على العربي، ودعوة اللجنة الجانب العربي إلى القبول بفكرة التنازل من خلال تقسيم فلسطين، وان اليهود هم شعب حضاري ونشيط يمكنه رفع المستوى الاقتصادي لفلسطين، ما يعود بالفائدة الجمة لصالح العرب أيضا. بالإضافة إلى كثير من التوصيات المنحازة للدور التاريخي الذي لعبه اليهود في مجالات عدة، ودور المحافل الدولية في دعم قضايا اليهود وتوفير حلول لها في فلسطين.

وعادت فكرة تقسيم فلسطين إلى الظهور مجددا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. إذ عرضت الحكومة البريطانية على العرب مشروع موريسون[٢] في تشرين الأول ١٩٤٦ والداعي إلى إقامة نظام اتحادي في فلسطين بموجب تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية كالتالي:

١) المنطقة اليهودية، وتشمل معظم الأراضي التي حل فيها اليهود إلى وقت عرض المشروع، ومناطق أخرى واسعة بين المستعمرات اليهودية وحولها.

٢) القدس وتشمل القدس وبيت لحم والمناطق القريبة منها.

٣) النقب.

٤) المنطقة العربية، وتشمل ما تبقى من أراضي فلسطين. وتمنح كل من المنطقة العربية واليهودية استقلالا ذاتيا.

كان الموقف العربي عامة والفلسطيني بضمنه رافضا قطعيا للمشروعين(اللجنة الملكية وموريسون) من منطلق تمسكهم بمبدأ رفض أية فكرة أو طرح لتقسيم فلسطين.

ولما أدركت بريطانيا مواقف العرب المتمسكة بالثوابت الداعية إلى رفض التقسيم، أعلنت أنها لا تستطيع بعد اليوم معالجة القضية بمفردها، وطبعا هذه خدعة سياسية بهدف تحويل القضية إلى محافل دولية والتعجيل في تقسيم فلسطين، لذا حولت القضية إلى أروقة الأمم المتحدة التي كانت خاضعة للتأثير الاميركي بشكل واضح للغاية. وعرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع شهر نيسان من العام ١٩٤٧، وبدأت المداولات والمناقشات في كل ما يتعلق بفلسطين، وبدأ يلوح في الأفق مشروع تقسيم فلسطين وإقامة دولتين عربية ويهودية.

وألفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد أسبوعين من اجتماعها السابق(في نيسان) لجنة خاصة (الانسكوب) للنظر في القضية.[٣] وزارت فلسطين في صيف تلك السنة(١٩٤٧) ثم رفعت تقريرها إلى الهيئة العامة في السادس والعشرين من أيلول. وأوصت هذه اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية.

وسعت الهيئات والمنظمات اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة وخارجها إلى الضغط على عشرات من سفراء الدول الممثلة في هيئة الأمم المتحدة للتصويت إلى جانب اقتراح تقسيم فلسطين، واستعملت هذه الأطراف كافة الوسائل لشراء الأصوات.

مضمون قرار التقسيم

يقع قرار التقسيم في مقدمة وأربعة أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: يحتوي على دستور فلسطين وحكومتها المستقلة. وفيه نصوص تتعلق بإنهاء الانتداب، والتقسيم، والاستقلال، والطرق المؤدية إلى تحقيق ذلك. ويتضمن هذا الجزء أيضا على فصل خاص بالأماكن المقدسة والمباني الدينية. وفصل يتعلق بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات. وفصل ثالث يتعلق بالمواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية. وفصل آخر يتضمن أحكام الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني بين الدولتين العربية واليهودية.

ومما جاء في بعض فقرات هذا الجزء بخصوص الانتداب:

١. " ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر، في أية حال، عن ١ آب ١٩٤٨ ".

٢. "يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر، في أي حال، عن ١ آب ١٩٤٨. يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة، في أبكر وقت ممكن، بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن المنطقة ".

الجزء الثاني: يحتوي وصفا لحدود الدولة العربية والدولة اليهودية، وأرفق لهذا الجزء خريطة رسمت عليها حدود الدولتين، واعتبرت ملحقا (أ) للقرار.

الجزء الثالث: خصص هذا الجزء لمدينة القدس، حيث حدد نظام خاص بها وجهازها الإداري والتنظيم التشريعي والقضائي فيها وكيفية ربطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني وحرية العبور والزيارة وعلاقة القدس بالدولتين العربية واليهودية، واللغات الرسمية فيها، ووضع الأماكن المقدسة فيها... ومما جاء في بعض بنود هذا الجزء:أ. نظام خاص؛ يجعل لمدينة القدس كيان منفصل Corpus Sepratum خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.[٤] الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

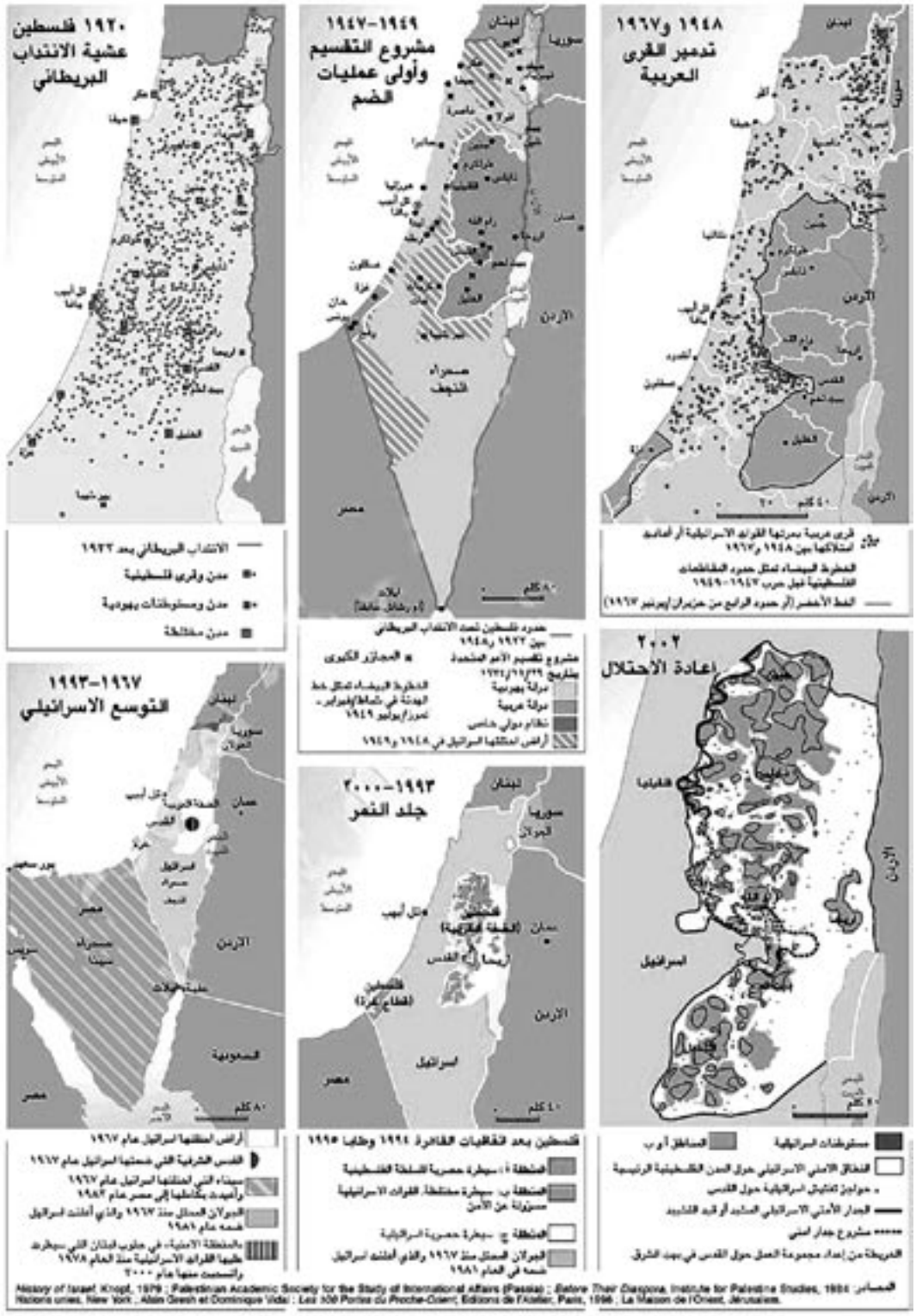

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك... اللغات الرسمية: تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

أما الجزء الرابع من هذا القرار فهو يحمل عنوان "الامتيازات". وتضمن دعوة كافة الدول التي تمتعت بها في فلسطين أثناء الحكم العثماني، إلى التنازل عن جميع حقوقها التاريخية...[٥]

رد الفعل الفلسطيني

ترك هذا القرار أثرا بالغا على كافة الفلسطينيين دون استثناء، لأنهم أدركوا تمام الإدراك أنهم تحولوا بسرعة خاطفة إلى ضحية، هم ووطنهم. وأدركوا أن السعي الأوروبي والأميركي إلى توفير حل لمشكلة اليهود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على أن يكون هذا الحل بعيدا عن اوروبا، وتلاقت المصالح كلها في هذا القرار، فهو يستجيب لمطامع الصهيونية وتطلعاتها الفكرية الكولونيالية مع المصالح الكولونيالية البريطانية. الاميركية التي اتخذت مسارات جديدة في منطقة الشرق الأوسط. وتحول موقف الفلسطينيين إلى إضراب شامل وعام ومظاهرات في كافة أرجاء فلسطين ووقعت مواجهات حادة بين الفلسطينيين والانكليز وبين الفلسطينيين واليهود في الفترة الواقعة بين صدور القرار وبين الإعلان عن إقامة دولة اسرائيل في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨. وهذه الفترة تعرف بـ "الحرب الصهيونية على الفلسطينيين". وبدأ الفلسطينيون بعد صدور القرار بتسليح أنفسهم بأي نوع من السلاح القديم والجديد، والشروع بتنظيم صفوفهم وخدماتهم لمواجهة المخاطر التي تقف في طريقهم للحيلولة دون

إن بريطانيا بالرغم من امتناعها عن التصويت إلا أنها قامت بسلسلة من الخطوات والفعاليات التي تؤكد رضاها عن التقسيم. منها: خروجها المبكر من فلسطين، وأيضا تنسيقها مع الأطراف اليهودية في الهاغاناه بالأساس حول كيفية الخروج وتسليم الهاغاناه مناطق ومواقع مهمة لتكون تحت سيطرتها مباشرة.

ضياع وطنهم.

واتبعت المنظمات العسكرية اليهودية أبشع أساليب القتل والتخويف والإرهاب النفسي والجسدي والشروع بعمليات تطهير عرقية في عدة مواقع من فلسطين لإثارة المزيد من الرعب في نفوس الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أوطانهم، وتداركت الهيئة العربية العليا هذه الحالة فأبرق رئيسها المفتي الحاج أمين الحسيني إلى رئيس الوزارة المصرية في الثامن من آذار ١٩٤٨ بمذكرة مهمة[٦]، هذا بعض ما جاء فيها: " لمناسبة الأحوال الحاضرة التي تسود فلسطين، أخذ عدد من أبنائها يغادرون البلاد للإقامة بالأقطار العربية الشقيقة المجاورة، ولا يخفى على دولتكم أن مثل هذا العمل يشوه جلال حركة النضال العربية الشريفة، ويسيء إلى سمعة الشعب العربي الفلسطيني، ويخلق احتمالاً لإضعاف معنويات الشعوب العربية، التي يؤم هؤلاء الفلسطينيون للإقامة بها، نحو جهاد فلسطين... وقد درست الهيئة العربية العليا لفلسطين هذا الموضوع الخطير، فقررت أن من مصلحة القضية الفلسطينية أن لا يغادر فلسطين أحد من أبنائها إلا في الحالات الاضطرارية والضرورية... وترجو (الهيئة العربية العليا لفلسطين) أن لا تجدد حكومتكم إذن الإقامة المعطى للفلسطينيين إلا بعد موافقة الهيئة العربية العليا بمصر أو القدس وأن تأمر بإعادتهم إلى بلادهم،... "[٧].

وبدأت الحكومات العربية تتداول مسألة تسليح الفلسطينيين ثم الاستعداد لخوض حرب ضد المنظمات اليهودية بعد خروج الانكليز من فلسطين. وأقيم جيش الإنقاذ مكونا من ثماني كتائب. وقاد هذا الجيش فوزي القاوقجي، وكذلك قوات الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني.

رد الفعل العربي

انتشرت موجة من الاستنكار العارم في مختلف العواصم والمدن العربية وأخذت الجماهير تعبر عن سخطها بالإضرابات والمظاهرات الصاخبة ووقعت عدة حوادث في عدد من العواصم العربية كهجوم على سفارات وقنصليات الدول التي أيدت قرار التقسيم. وفتح باب التطوع لمساندة الشعب الفلسطيني في محنته المصيرية. وأصدرت الحكومات العربية بيانا استنكرت فيه التقسيم: "... استفز هذا الوضع الظالم الشرق بأسره بل كثرة سكان العالم أجمع فهبت الشعوب العربية والاسلامية جميعا مندفعة لإزهاق الباطل وإحقاق الحق وإنقاذ عرب فلسطين المستضعفين في أراضيهم وديارهم. وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفا واحدا في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها. وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل في أساسه، وقرروا كذلك عملا بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب... "[٨].

إذن، لم يتوقف رد الفعل العربي الرسمي والشعبي عند حد البيانات بل شرعت الدول العربية بتزويد فلسطين بالسلاح والسماح للمجاهدين والمقاومين من المتطوعين بالتوجه نحو فلسطين من خلال الانضواء تحت سقف جيش الإنقاذ في الأساس.[٩]

رد الفعل اليهودي

غمرت الفرحة البيشوف اليهودي في فلسطين، وكافة مراكز ومؤسسات الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، لأن قرار التقسيم بالنسبة للمشروع الصهيوني هو عبارة عن اعتراف دولي بحق اليهود في دولة، كما يزعمون، وأن هذا القرار هو عمليا تمهيد لبناء دولتهم التي خططوا لها.[١٠] ولكن فيما لو تأخر صدور القرار فإن القيادة الصهيونية في فلسطين، على وجه الخصوص متمثلة برؤية ديفيد بن غوريون كانت مستعدة للبدء بعمليات عسكرية واسعة النطاق لتصفية الوجود الفلسطيني في فلسطين من خلال مجازر وترحيل جماعي واسع النطاق. وقد كشف عدد من المؤرخين

الاسرائيليين الجدد النقاب عن وثائق ومستندات تؤكد وجود خطط سابقة لمثل هذه العمليات.[١١]

وشرعت القيادات العسكرية للمنظمات اليهودية بتنفيذ عملياتها الإرهابية ضد قرى ومدن فلسطينية كجزء من مخطط السيطرة على فلسطين. وتمكنت المنظمات العسكرية اليهودية من القضاء على المقاومة الفلسطينية حتى الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ حينما اعلن بن غوريون عن تأسيس اسرائيل بعد خروج بريطانيا من فلسطين، وهذا ما يؤكد ويبرهن وجود تنسيق عسكري ـ سياسي صهيوني ـ بريطاني.[١٢]

رد الفعل البريطاني

كان الهم البريطاني، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، التخلص من عبء فلسطين، وهذا لا يعني إنهاء وجودها الاستعماري في الشرق الأوسط. وأدركت الحكومة البريطانية أن تحالفها مع الولايات المتحدة الاميركية يجب أن يستمر من خلال الاحتفاظ بالمستعمرات بصورة أخرى. وهذا يعني خلق كيان استعماري في الشرق الأوسط يقوم بوظائف يفرضها الفكر الاستعماري وممارسته على أرض الواقع. ومعنى ذلك، أن اسرائيل هي دولة وظيفية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. أي أن التقاء المصالح والرؤى العقيدية بلغت نقطة اللاعودة، بل نقطة التطابق. فالصهيونية تصبو إلى بناء وطن قومي لليهود في فلسطين(رغبتها في كل فلسطين، ولكن جاء تصريح بلفور ليمنحها بعضا من فلسطين)، وبريطانيا ترغب في توفير حماية لمصالحها في قناة السويس[١٣] ونفط الخليج، والولايات المتحدة الدولة العظمى بعد الحرب العالمية الثانية والتي لن تعود إلى عزلتها وفق مبدأ مونرو. لهذا فإن بريطانيا بالرغم من امتناعها عن التصويت إلا أنها قامت بسلسلة من الخطوات والفعاليات التي تؤكد رضاها عن التقسيم. منها: خروجها المبكر من فلسطين، وأيضا تنسيقها مع الأطراف اليهودية في الهاغاناه بالأساس حول كيفية الخروج وتسليم الهاغاناه مناطق ومواقع مهمة لتكون تحت سيطرتها مباشرة.

موقف القانون الدولي من مشروعية قرار التقسيم

بالرغم من أن قرار التقسيم قد صدر عن هيئة عليا في هيئة الأمم المتحدة، إلا أنه يعتبر غير مشروع للأسباب التالية:

١. لم يؤخذ رأي سكان فلسطين بالحسبان، بل لم يُسأل الفلسطينيون عن حق تقرير مصيرهم. وحق تقرير المصير هو أحد أهم أركان أسس وركائز هيئة الأمم المتحدة.

٢. لا يعتمد قرار التقسيم على أي أساس قانوني. فالجمعية العمومية للأمم المتحدة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط في شؤون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، وفلسطين منها. وكان ميثاق الأمم المتحدة قد أشار إلى نظام الوصاية ليحل محل نظام الانتداب. ولهذا لا يحق لبريطانيا إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لأن وجودها في فلسطين كدولة منتدبة قد انتهى شكلا ومضمونا بقرار إنهاء وجود ومفعول عصبة الأمم، وبالتالي فإن نظام الانتداب قد انتهى في ١٨\٤\١٩٤٦.

٣. ليس في ميثاق الأمم لمتحدة ما يمنح الجمعية العمومية أو أية هيئة رئيسة أخرى في المنظمة الدولية (أي هيئة الأمم) صلاحية تقسيم إقليم محدد دوليا خلافا لرغبة سكانه. وهذا التعارض يلتقي مع مخالفة الجمعية العمومية لحق تقرير المصير، الذي أشرنا إليه سابقا.

٤. إن قرار التقسيم لم يمتلك من العدالة والمساواة شيئا، إذ منح الأقلية اليهودية في فلسطين نسبة أكبر بكثير من الأراضي الفلسطينية، خاصة الخصبة وتلك التي تتوفر فيها موارد مائية وظروف معيشية أفضل. وجدير ذكره هنا إلى أن نصف سكان الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم هم من العرب، وأن سكان الدولة العربية المقترحة في فلسطين كلهم من العرب.

٥. إن قرار التقسيم في القانون الدولي، من حيث مضمونه وشكله وطرق تنفيذه غير ملزم. لهذا، لا يمكن اعتبار عدم قبوله ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في المطالبة بكامل حقوقه. بينما تطالب إسرائيل بالاعتراف بها كدولة يهودية من منطلق قرار التقسيم الذي اقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين. وهذا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالتوصيات.

٦. بطلان قرار التقسيم لكونه نفذ بالقوة على يد إسرائيل ودون وجود لجنة الوصاية التي أُشير إليها في القرار ذاته.[١٤]

خاتمة

كان لقرار التقسيم انعكاسات سياسية خطيرة للغاية بما له علاقة بمصير فلسطين. إذ رأينا أن هذا القرار قد منح شرعية لدولة يهودية على جزء مهم من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت

ذاته اعتمد واضعوه على تفضيل اليهود على العرب، بالرغم من أن اليهود لم يشكلوا عشية القرار سوى ٣٠٪ من مجمل السكان في كافة فلسطين.

ومما لا شك فيه أن هذا القرار قد سرّع في إخراج المخططات والمشاريع الصهيونية للإنقضاض على فلسطين وعلى شعبها، خاصة تنفيذ مخططات التطهير العرقي وتدمير البيئة المادية من مساكن ومرافق حيوية في حياة الفلسطينيين وتهجيرهم وتحويلهم إلى لاجئين كي لا تقوم لهم قائمة مستقبلا.

والأزمة السياسية وحتى النفسية التي يحياها الاسرائيليون إلى يومنا هذا أن الفلسطينيين لم يقبلوا بالقرار ولم يعترفوا به جملة وتفصيلا. لأن قبوله يعني الاعتراف بيهودية اسرائيل. وقبوله يعني التنازل بموجبه عن ٥٥٪ من الأراضي الفلسطينية ذات الجودة العالية.

الهوامش

١ خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩ ، ٧ تموز ١٩٣٧. ص ٢٥.

٢ كشف مشروع موريسون عن نية حزب العمال البريطاني الاحتفاظ بفلسطين، وظهرت نية بريطانيا للانسحاب من فلسطين فقط في ١٩٤٧. وكشف هذا المشروع عن سياسات الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن راغبة بترك فلسطين بيد بريطانيا لوحدها، وكذلك رفضته الحركة الصهيونية لأنها كانت تريد الجليل والنقب والساحل والقدس، ورفضه العرب لأنه يسلخ رقعة عزيزة من وطنهم، واضطر الملك عبدالله إلى رفضه لكونه لم يشمل مصالحه التقليدية في نيل المزيد من الأراضي لمملكته. يراجع ما كتبه انيس الصايغ في كتابه:الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦. ص ٢٢١.

٣ كلفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لجنة خاصة لفلسطين عرفت بـ "UN-SCOP" تحمل مهام: "... التأكد من الحقائق وتسجيلها، وفي تحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين. وعلى اللجنة تلقي الشهادات الخطية والشفهية ودرسها، من السلطة المنتدبة، وممثلي سكان فلسطين، ومن الحكومات والمنظمات والأفراد كما ترى ذلك ضروريا، وكل ما تعتبره ملائما في كل حالة. وعلى اللجنة الخاصة أن تعد تقريرا للجمعية العمومية، وأن تقدم الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل قضية فلسطين...." قرار رقم ١٠٦ (الدورة الاستثنائية. ١) بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٧. أنظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي . الاسرائيلي(١٩٤٧-١٩٧٤)، مراجعة وتحقيق جورج طعمة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

٤ راجع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين... قرار التقسيم ١٨١.

٥ ملخص هذه الفقرات أو عناوين القرار في الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ص ٥٦٢.

٦ يسود الاعتقاد في أوساط العامة وبعض الباحثين في الرواية التاريخية الفلسطينية حول أحداث النكبة أن المفتي الحسيني قد صرح علانية انه يدعو الفلسطينيين إلى مغادرة فلسطين، وهذا ما تروج له الرواية الصهيونية . الاسرائيلية كجزء مركزي من تبرئة ذمتها، وإلقاء المسؤولية على الطرف الفلسطيني في التسبب بالنكبة والتهجير والتشريد. ولكن هذه المذكرة تبين عكس هذه الرواية.

٧ بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١. ص ٨٣١ وص ٨٣٢.

٨ من نص البيان الذي أذاعته الحكومات العربية باستنكار التقسيم في ١٧ كانون الأول ١٩٤٧. راجع النص بأكمله في كتاب نويهض السابق ذكره. ص ٨٢٨.

٩ يرى محمد عزة دروزة أنه كان بإمكان الحكومات العربية في ذلك الوقت اللجوء إلى استخدام اسلوب قطع النفط لإبطال قرار التقسيم، "إلا أن رؤساء الحكومات كشفوا عن ضعف أعصابهم وقلوبهم وعدم جدهم وكونهم إنما يدورون في نطاق الكلام والانذار الأجوف، وبكلمة ثانية هانوا على أنفسهم فهانوا على غيرهم". القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٠. الجزء الثاني، ص ١٢٣ و ص ١٢٤.

١٠ يشير عزت طنوس إلى أن فرحة وابتهاج اليهود بقرار التقسيم لأنه وضع نواة دولتهم، وهذا كان احد ابرز أهداف الصهيونية. وينقل عن وايزمان عندما سئل الأخير عن الجزء الثاني من فلسطين، أجاب (وايزمان): إلى أين ستهرب؟ Izzat Tannous. The Palestinians"The Origins of the Palestinian-Israeli Conflict". London ١٩٨٨.p. ٤٤٧. ويذكر طنوس في كتابه السابق وهو عبارة عن شهادة من شخص عاصر الأحداث، أنه لم ير العرب في صورة غضب كتلك التي اجتاحتهم بعد الاعلان عن قرار التقسيم.

١١ صدر مؤخرا كتاب ايلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧. يكشف من خلاله بالاعتماد على الارشيفات الصهيونية والاسرائيلية المختلفة، عن وجود مشاريع تفصيلية وخطط عسكرية مجهزة لتنفيذ أكبر تطهير عرقي شهدته فلسطين في تاريخها الحديث والقديم. وسبقه إلى طرح مثل هذه الطروحات بيني موريس في كتابه ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٨٧. إلا أن موريس تراجع لاحقا عن رؤيته وطروحاته من خلال كتاب آخر بعنوان تصحيح خطأ. ترجمة انطوان شلحت، مدار، ٢٠٠٤.

١٢ يشير انيس الصايغ في كتابه المذكور سابقا إلى "أن إصرار الحكومة البريطانية على الانسحاب من فلسطين في منتصف أيار، بالرغم من رجاء الأمم المتحدة لها بالبقاء إلى أن تتحسن الأوضاع داخل فلسطين، إنما كان خطة مدبرة مسبقا لتنفيذ اتفاق بيفن . الملك عبدالله. فقد قصدت من انسحابها في ذلك الوقت بالذات أن يستفيد الملك عبدالله من الاضطرابات الراهنة ويجد حجة للتدخل واحتلال المناطق العربية دون سواها. وكانت طريقة انسحاب الجنود البريطانيين من ضمن ذلك المخطط. انسحبوا أولا من المناطق اليهودية، فاحتلها الصهيونيون واستولوا على ما خلفه حلفاؤهم من سلاح وعتاد. أما في المناطق العربية فقد مكث البريطانيون مدة أطول، ليسهلوا خلالها عملية إجلاء السكان العرب عن بيوتهم وتهجيرهم إلى خارج فلسطين، من جهة، وليمنعوا المناضلين من الصمود في وجه اليهود وعبدالله من جهة أخرى". الهاشميون وقضية فلسطين. ص ٢٤٠.

١٣ كان الوزير البريطاني بيفن يبحث عن وسيلة لإبقاء النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط في حال خروج حكومته من فلسطين، فوجد ضالته عند الملك عبدالله، صديق الانكليز، وكان بيفن قد رقاه من أمير إلى ملك في عام ١٩٤٦. وان قبول عبدالله بالتقسيم وتعاونه مع بيفن على مصير فلسطين سهل على حكومة بريطانيا العثور على أرض لقواتها في مكان قريب من قناة السويس، لحماية القواعد والمصالح البريطانية هناك، وللانتقال إليها إن أرغمت القوات البريطانية على الخروج من مصر. وهكذا، دارت بين الانكليز والهاشميين مفاوضات ومباحثات لتأمين المصلحة العسكرية البريطانية بعد إنهاء الانتداب على فلسطين. ونتج عن هذين المجريين، أخيرا، تخطيط جديد يربط بين مصير فلسطين ومصير القوات والمصالح البريطانية، ويجعل حل القضية في الأمم المتحدة يتناسب مع نيات بريطانيا واتفاقها مع عبدالله. هذا ما حاول التوصل إليه انيس الصايغ في ربط مستقبل بريطانيا في الشرق الأوسط من خلال الانسحاب من فلسطين وإحلال اسرائيل مكانها وفي الوقت ذاته جعل الأردن قاعدة مستقبلية للقوات البريطانية بدلا من مصر. راجع كتابه السابق ذكره. ص ٢٢٢.

١٤ ورد في مقدمة قرار التقسيم ما يلي:"...فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديدا للسلم، فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد، وجب عليه، في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة، تمشيا مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق، وكما هو مبين في هذا القرار، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار".